المركز السوري
لبحوث
السياسات
Syrian Center For
Policy
Research

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا

العدد (11) – تشرين الثاني 2025

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2025
المركز السوري لبحوث السياسات تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات 1
قائمة الجداول..... 2
قائمة الأشكال البيانية..... 2
1. تمهيد 3
2. التضخم السنوي في سوريا تشرين الثاني 2025 5
3. التضخم الشهري تشرين الثاني 2025 6
4. التضخم بحسب المحافظات 7
5. التباين السعري بين المحافظات 8
6. التغيرات في أسعار الصرف 10
7. المساهمة في التضخم 11
8. الأجور في سوريا تشرين الثاني 2025 13
9. خطوط الفقر في سوريا تشرين الثاني 2025 14
الملاحق..... 16

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تشرين الثاني 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)..... 6

الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بمجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الدورية بحسب المناطق خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالليرة السورية)..... 9

الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالليرة السورية) 9

الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالليرة السورية)..... 13

الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالنسب المئوية)..... 15

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال الفترة (تشرين الثاني 2024 – تشرين الثاني 2025)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية).....5

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالنسب المئوية).....7

الشكل (3): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال تشرين الثاني 2025.....10

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تشرين الثاني 2025 (بالنسب المئوية).....11

الشكل (5): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (مليون ليرة سورية) 14

1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في جميع المحافظات السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات منذ تشرين الأول 2020. بناءً على منهجية قام المركز بتطويرها لحساب دليل الرقم القياسي للأسعار، والتي تضمنت مكونات سلة المستهلك، والتثقيل، واختيار الأسواق (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

تقدم هذه النشرة نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك، حيث تستعرض دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر تشرين الثاني 2025 (سنة الأساس 2021)، وفقاً للمناطق ومجموعات السلع والخدمات الرئيسية. استناداً إلى دليل الأسعار، تقوم النشرة بتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في جميع المناطق السورية.

اتسم الواقع السياسي والاقتصادي في سوريا خلال عام 2025 بتوجه استراتيجي نحو مركزة القرار الإداري، وهو ما يظهر بوضوح في تشكيل وإلحاق مؤسسات رئيسية، كالهيئة العامة للمنافذ والمعابر، برئاسة الجمهورية (المرسوم رقم 224 لعام 2025).[1] بالتوازي مع عملية دمج إداري لمؤسسات كبرى، وربطها مع القرار المركزي، مثل الشركة السورية للبترول التي أحدثت بموجب (المرسوم رقم 189 لعام 2025)[2].

وفي قطاع الطاقة، برزت تحولات جذرية تمثلت في إعادة رسم الاتفاقيات السياسية للنفط والغاز من خلال شراكات مع شركات دولية، كتوقيع مذكرات تفاهم مع شركات أمريكية (كونيكو فيليبس ونوفاتيرا) والتحالف الدولي الذي تقوده "أورباكون"[3]. باستهداف زيادة إنتاج الغاز بمقدار 5 ملايين متر مكعب يومياً، وإنشاء 8 محطات كهرباء بقدرة 5000 ميغاواط.[4]

بالمقابل، تظهر السياسة السعرية لعام 2025 تناقضاً يعكس انحيازاً هيكلياً للاستثمار الأجنبي على حساب المستثمر والمستهلك المحلي؛ فقد رفعت الحكومة الانتقالية التعرفة المنزلية للكهرباء 60 ضعفاً.[5] مقابل تخفيض التعرفة على خطوط القطاع الصناعي المعفاة من التقنين (الصناعيين الكبار) من 2375 إلى 1500 ليرة سورية للكيلو واط الساعي (بنسبة 37 بالمئة).[6] وتخفيض أسعار المازوت والغاز والبنزين بنسب تتراوح بين 11 بالمئة و 25 بالمئة.[7]

---

[1] وكالة سانا. (2025، 23 تشرين الثاني). الرئيس الشرع يصدر مرسوماً بإحداث "الهيئة العامة للمنافذ والجمارك".

[2] وكالة سانا. (2025، 02 تشرين الأول). الرئيس الشرع يصدر مرسوماً بإحداث الشركة السورية للبترول

[3] وكالة سانا. (2025، 6 تشرين الثاني). الطاقة السورية توقّع الاتفاقيات النهائية لإنشاء 8 محطات كهرباء بقدرة 5000 ميغاواط

[4] وكالة سانا. (2025، 18 تشرين الثاني). مذكرة سورية-أمريكية لتطوير حقول الغاز لزيادة الإنتاج نحو 5 ملايين م³ يومياً

[5] تم رفع أسعار الكهرباء من 10 ليرة سورية للكيلو واط الساعة للشريحة الأولى (0-600 كيلو واط ساعي في الدورة الواحدة / شهرين) إلى 600 ليرة سورية لشريحة (0-300 كيلو واط ساعي)، و 1400 ليرة سورية للاستهلاك الذي يزيد عن 300 كيلو واط في الدورة الواحدة المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية الجزء الأول العدد (41) لسنة 2025. القرار رقم /687/ تاريخ 2025/10/30

[6] وكالة سانا. (2025، 24 تشرين الثاني). تخفيض تعرفة الكهرباء الصناعية ينعش الإنتاج في حلب ويخفض الأعباء عن المستهلك

[7] وكالة سانا. (2025، 11 تشرين الثاني). تخفيض أسعار المشتقات النفطية في سوريا اعتباراً من 12 تشرين الثاني 2025

يعاني سوق العمل من تشوهات هيكلية في توزيع الدخل، حيث برز تفاوت شاسع بين رواتب القطاعات السيادية كالأمن والجيش والقضاء، مقارنةً بالقطاعات المدنية، كما ظهرت تفاوت شاسع بين الموظفين أنفسهم لاعتبارات مختلفة. هذا التباين يمثل تهديداً لاستدامة رأس المال البشري، فدفع الموظفين نحو الاستقالة أو الفصل التعسفي، يُفرغ المؤسسات الإدارة والخدمية من الكفاءات، مما يضعف من آفاق التنمية.

في خضم هذه الأحداث، يعاني الاقتصاد السوري من تضخم ناجم عن اختلالات هيكلية في تكاليف الإنتاج. متزامنة مع ضغوط سعرية كبيرة. تُبرز هذه النشرة عمق الأزمة المعيشية في سوريا، حيث وصل خط الفقر المدقع للأسرة على المستوى الوطني إلى 2.89 مليون ليرة سورية شهرياً، وخط الفقر الأعلى إلى 6.27 مليون ليرة سورية في تشرين الثاني 2025. ونتيجة لذلك، لم تعد الأجور الشهرية لأغلب الفئات في سوريا تغطي حتى خط الفقر المدقع

2. التضخم السنوي في سوريا تشرين الثاني 2025

اتسم المشهد الاقتصادي السوري بعد سقوط نظام الطغيان بحالة من التقلبات السعرية. بدأت هذه الفترة بصدمة تضخمية حادة في كانون الأول 2024 (15.0 بالمئة)، نتيجة عوامل متعددة أبرزها تحرير الأسعار الجزئي أو الكلي لكل من الخبز وحوامل الطاقة، مما أدى لزيادة حادة في تكاليف الإنتاج. سرعان ما تبع ذلك انكماش بنسبة 13.2 بالمئة في مطلع 2025 متأثراً بالقرارات المرتبطة بالانفتاح التجاري. إلا أن هذا الانخفاض كان متفاوتاً بين مجموعات السلع حيث تراجعت أسعار السلع التي تم السماح باستيرادها مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والالكترونيات والمنتجات الزراعية، بينما لم تنخفض الأسعار بنفس النسب للسلع والخدمات المحمية جمركياً أو غير القابلة للتداول التجاري. استمرت حالة التقلبات في الأسعار إلى أن شهدت ارتفاعاً حاداً في شهر تموز (بنسبة 10.4 بالمئة). بعده تراجعت معدلات التضخم بين آب وتشرين الثاني إلى 1 بالمئة كوسطي شهري. بالنتيجة، بلغ معدل التضخم السنوي 11.4 بالمئة في تشرين الثاني 2025 مقارنةً بشهر تشرين الثاني 2024. مما يعني استمراراً في تراجع القوة الشرائية للمواطنين وإن بمعدلات أقل من السنوات السابقة.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال الفترة (تشرين الثاني 2024 – تشرين الثاني 2025)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

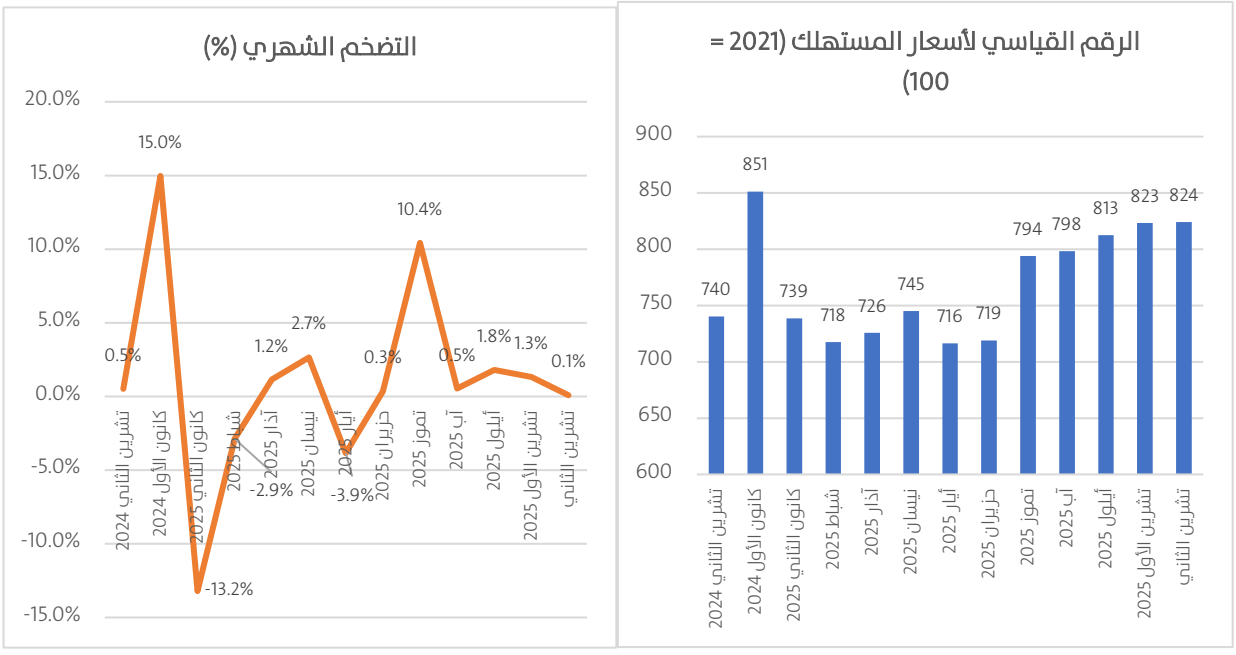

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2024 و 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

3. التضخم الشهري تشرين الثاني 2025

أظهرت بيانات تشرين الثاني 2025 استقراراً رقمياً ظاهرياً في معدل التضخم العام الذي سجل 0.1 بالمئة فقط، إلا أن هذا الاستقرار النسبي يخفي خلفه تبايناً حاداً بين تيارين متعاكسين من قرارات التسعير الإداري. فبينما شكل قرار تخفيض أسعار المحروقات (المازوت والبنزين) عاملاً مخففاً خفض مؤشر مجموعة "النقل" على نحو كبير واستثنائي بنسبة 11.8 بالمئة في شهر واحد، جاء قرار رفع أسعار الكهرباء المنزلية ليعمل كقوة ضاغطة على الأسعار.

يتجلى عمق أثر الكهرباء بوضوح عند النظر في التفاصيل القطاعية؛ فرغم تخفيض أسعار الغاز المنزلي ومازوت التدفئة، سجلت مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" ارتفاعاً إجمالياً بنسبة 0.6 بالمئة، مما يثبت أن الزيادة في تعرفة الكهرباء كانت مؤثرة بما يكفي لامتصاص الوفر الناتج عن رخص الغاز والمازوت. ولم يتوقف الأثر عند الأسر، بل امتد إلى القطاعات الخدمية كثيفة الاعتماد على الطاقة التشغيلية (للإضاءة والتدفئة وتشغيل المعدات)، حيث قفزت تكاليف "التعليم" بنسبة 6.7 بالمئة، ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" بنسبة 5.8 بالمئة، ومجموعة "الترويح والثقافة" بنسبة 3.5 بالمئة، ومجموعة "الصحة" بنسبة 2 بالمئة.

الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تشرين الثاني 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي تشرين الثاني 2025	الرقم القياسي تشرين الأول 2025	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	824	823	%0.1
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	613	611	%0.3
2	الدخان والتبغ	600	582	%3.1
3	الملابس والأحذية	614	603	%1.8
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1,423	1,415	%0.6
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	480	481	%0.2-
6	الصحة	782	767	%2.0
7	النقل	850	964	%11.8-
8	الاتصالات	208	207	%0.1
9	الترويح والثقافة	461	445	%3.5
10	التعليم	927	869	%6.7
12+11	سلع وخدمات متنوعة	805	762	%5.8

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

4. التضخم بحسب المحافظات

يُظهر التوزع الجغرافي للتضخم في تشرين الثاني 2025 تبايناً واضحاً بين المحافظات؛ إذ تركزت "صدمة الكهرباء" بحدة في الساحل والعاصمة دمشق، حيث سجلت اللاذقية وطرطوس تضخماً بنسبة (8.6 بالمئة و7.1 بالمئة) تلتهما دمشق ودرعا. هذا الارتفاع السعري في هذه المحافظات يعكس تأثير قرار رفع أسعار الكهرباء في مجتمعات خدمية وسياحية تعتمد كلياً على الشبكة العامة.

في المقابل، شكلت محافظة حلب استثناءً هيكلياً بمعدل تضخم منخفض (0.2 بالمئة)، وهي محصلة مركبة ناتجة عن الانقسام السعري داخل المحافظة، فالمحافظة تضم مناطق واسعة (في ريفها) تعتمد تسعيراً مستقلاً (بالليرة التركية) وتكاليف كانت مرتفعة مسبقاً (للكهرباء والمحروقات)، وبالتالي كانت "محيدة" تماماً عن قرار الرفع الحكومي الأخير للكهرباء، فيما شملها قرار تخفيض أسعار المحروقات مما جعل مساهمتها في التضخم منخفضة. مما خفف من حدة الارتفاع من مناطق مدينة حلب (التي تعرضت للصدمة)، ومع تضافر ذلك مع انخفاض تكاليف النقل (المازوت والبنزين)، لتظهر النتائج النهائية لمحافظة حلب شبه مستقرة، برغم معاناة مدينة حلب نفس الضغوط التي عانتها بقية المحافظات التي كانت تعتمد أسعار كهرباء مدعومة مسبقاً، ولكن المتوسط الحسابي للمحافظة قام بضبط المشهد العام.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالنسب المئوية)

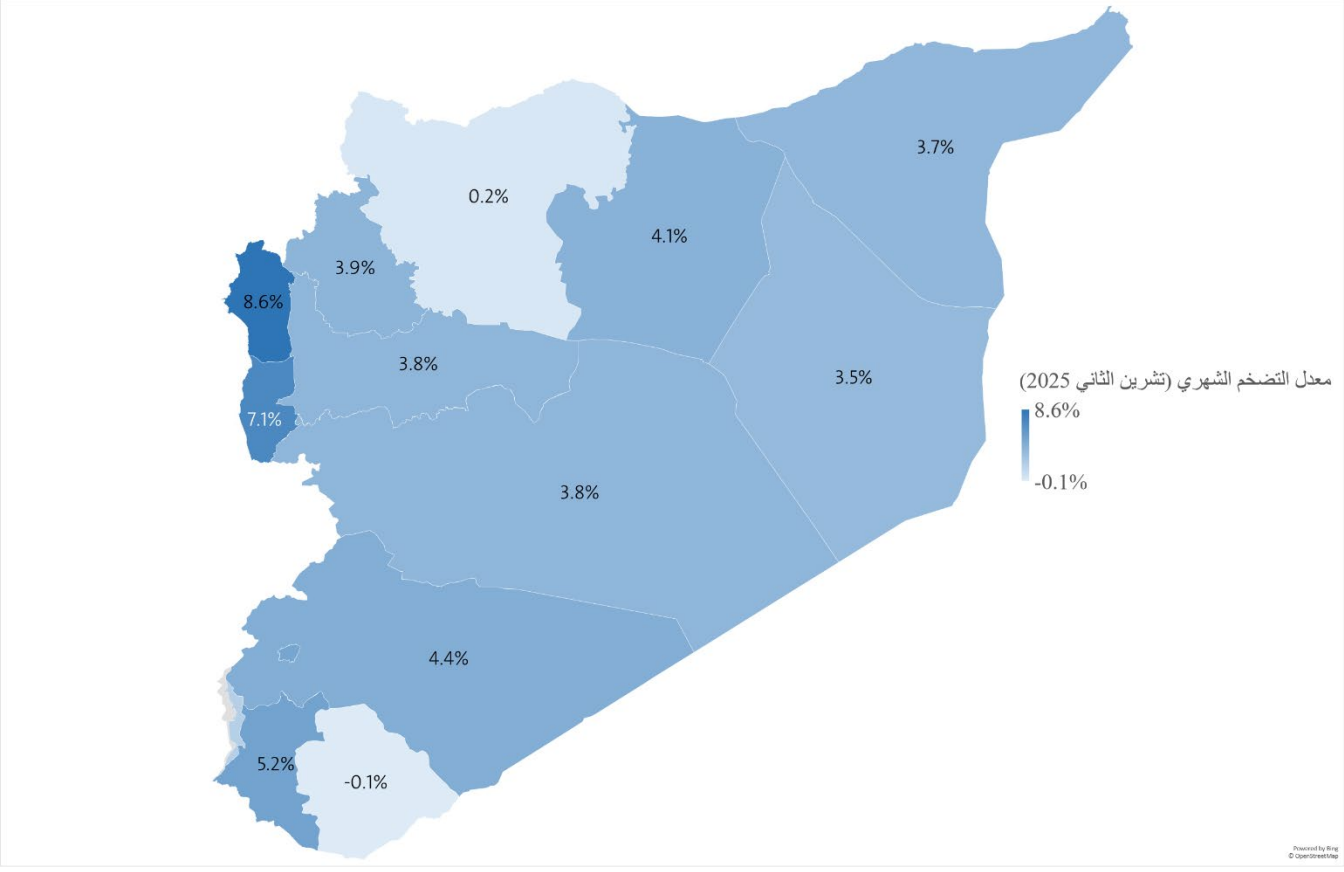

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

أما محافظات المنطقة الشرقية (الرقة، دير الزور، الحسكة) فتقدم حالة خاصة من "الانفصال الإداري والارتباط التجاري"؛ فرغم تبعيتها للإدارة الذاتية التي حيّدتها تماماً عن التأثير المباشر لقرارات الحكومة الانتقالية (سواء صدمة رفع الكهرباء أو إيجابية خفض أسعار المحروقات)، إلا أنها سجلت معدلات تضخم مرتفعة (بين 3.5 بالمئة و 4.1 بالمئة). يُعزى هذا الارتفاع إلى ظاهرة "انتقال الأثر السعري "القادمة من مناطق الحكومة الانتقالية؛ فأسواق المنطقة الشرقية تعتمد بشكل كبير على السلع المصنعة والغذائية والدوائية الواردة من المراكز الصناعية في دمشق وحمص وحلب. وبالتالي، فن ارتفاع تكاليف الإنتاج في تلك المصانع (بسبب رفع الكهرباء الحكومية) تم تحميله على سعر السلعة النهائي، ليدفعه المستهلك في القامشلي والرقة ودير الزور، مستورداً بذلك الغلاء من مناطق الحكومة الانتقالية.

5. التباين السعري بين المحافظات

يكشف تحليل التباين السعري بين المناطق الثلاث: مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً)، ومناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً) ومناطق الإدارة الذاتية[8] على مستوى مجموعات الاستهلاك الرئيسية أن مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة هي المجموعة الاستهلاكية الأكثر تبايناً في الأسعار خلال شهر تشرين الثاني 2025 تأتي مجموعة النقل بعدها. في المقابل، تُظهر مجموعات رئيسية كمجموعة الدخان والتبغ، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية استقراراً نسبياً (أي معامل اختلاف منخفض).

أ. مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة

تُظهر البيانات أن مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً) تسجل أعلى الأسعار في مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة دون استثناء، وبفوارق ضخمة تصل أحياناً إلى الضعف مقارنة بالمناطق الأخرى. يتجلى ذلك بوضوح في أسعار الأجهزة الكهربائية؛ فمثلاً، سعر "البراد العادي" فيها (حوالي 5.4 مليون ليرة سورية) يقارب ضعف سعره في الشمال الغربي ومناطق الإدارة الذاتية (حوالي 3 ملايين ليرة سورية). يعود الفرق إلى اعتماد المناطق في شمال غرب وشمال شرق سوريا على التجهيزات المستوردة، فيما يتم إنتاج هذه السلع محلياً في مناطق الليرة السورية لكن بتكاليف مرتفعة (الكهرباء والوقود)، برغم قيامها بتخفيض أسعارها بشكل كبير مقارنةً بالسنة الماضية مع السماح بالاستيراد.

وبالمقارنة بين مناطق شمال غرب سوريا وشمال شرق سوريا، يتبين بأن مناطق الشمال الغربي (الليرة التركية) تتفوق بوضوح في انخفاض أسعار المنتجات الحرفية والنسيجية (غرف النوم، الموكيت، البطانيات، صابون الغار)، وذلك لقربها من الأسواق التركية وعلاقتها القوية بها، ولوجود صناعات حرفية تعتمد مواد أولية متوفرة في مناطقها، في المقابل تسجل مناطق الإدارة الذاتية أرخص أسعار السلع المعمرة وهو

[8] تم حساب "معامل الاختلاف" (Coefficient of Variation - CV) لكل صنف، ثم حساب متوسط معامل الاختلاف لجميع الأصناف المندرجة تحت كل مجموعة استهلاكية رئيسية. هذه المنهجية تكشف أي القطاعات الاقتصادية هي الأكثر تجزئة وعدم استقرار في أسعارها بين المناطق.

ما يُعزى إلى انخفاض تكاليف النقل (وفرة المحروقات) ووجود منافذ استيراد برية (عبر كردستان العراق) تخضع لرسوم جمركية أقل حدة من الموانئ والمنافذ الرسمية السورية.

الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بمجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الدورية بحسب المناطق خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالليرة السورية)

#	الصنف (وحدة القياس)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية
1	غرفة نوم محلية	10,191,995	7,677,169	8,395,118
2	موكيت	144,255	87,509	110,002
3	بطانية	240,763	151,677	156,960
4	بوتوغاز	2,514,189	2,246,573	2,004,170
5	براد عادي	5,447,598	3,016,796	3,168,636
6	غسالة أوتوماتيك	4,297,334	4,031,669	2,890,060
7	صابون غار	7,195	4,932	6,217
8	شامبو مستورد أجنبي	39,935	37,529	35,856

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

ب. مجموعة النقل

كان لقرار الحكومة الانتقالية بتخفيض أسعار المازوت والبنزين أثراً ملموساً في قطاع النقل، وفي إحداث تقارب سعري بين المناطق، بعد أن كان التباين واضحاً في الشهر السابق. حيث حققت تقارباً سعرياً لافتاً بين مناطق الليرة السورية (10134 ليرة سورية) ومناطق الليرة التركية (10119 ليرة سورية) للبنزين (أوكتان 90). ومع ذلك، لا تزال مناطق الإدارة الذاتية تسجل أسعاراً أقل بنسبة تصل إلى 54 بالمئة للوقود المدعوم (4637 ليرة سورية)، مستفيدة من سيطرتها على آبار النفط والقدرة على توفير هوامش دعم أوسع.

أدت إجراءات الحكومة الانتقالية بخفض تعرفة النقل الداخلي خلال شهر تشرين الثاني 2025، إلى وضع مناطق الليرة السورية في مركز متوسط من حيث الكلفة، حيث بلغت أجرة "السرفيس" (2500 ليرة سورية)، وهي قريبة من مناطق الإدارة الذاتية (2100 ليرة سورية)، بينما يرتفع هذا الرقم في الشمال الغربي بنسبة تفوق 100 بالمئة ليصل إلى (5300 ليرة سورية). في المقابل، يبرز "النقل بين المدن" كأكثر الخدمات استقراراً وتجانساً سعرياً بين المناطق الثلاث (بمتوسط 328 ليرة للكم الواحد)، مما يعكس وجود منافسة عالية في قطاع الشحن والنقل بين المدن.

الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالليرة السورية)

#	الصنف (وحدة القياس)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية
1	شراء سيارة خاصة	57,161,772	60,303,890	56,481,533
2	وقود للسيارة الخاصة (مدعوم) 1 ليتر	10,134	10,119	4,637
3	وقود للسيارة الخاصة (حر) 1 ليتر	11,662	10,119	8,461
4	اجرة باص او سرفيس داخل المدينة	2,481	5,292	2,067
5	اجرة تكسي داخل المدينة 3 كم	21,922	30,735	14,583
6	اجرة باص بين المدن 1 كم	351	293	341

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

6. التغيرات في أسعار الصرف

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند مستوى 11055 ليرة سورية للدولار للشهر السادس على التوالي، في حين أظهر سعر السوق غير الرسمي تقلبات حادة، بدءاً من 11018 ووصولاً إلى 12085 ليرة لكل دولار في نهاية الشهر. وقد انخفضت قيمة الليرة السورية بنسبة 2.5 بالمئة خلال شهر تشرين الثاني، فبعد أن كان وسطي سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار بحدود 11663 ليرة للدولار في أيلول السابق، بلغ 11942 ليرة للدولار في تشرين الثاني. جدير بالذكر أن السعر غير الرسمي يعد المرجع الفعلي لتقييم العملة، بدليل قيام الحكومة بتسعير المازوت والبنزين والغاز بالليرة السورية وفقاً لسعر قريب من السعر غير الرسمي وليس وفقاً للسعر الرسمي.

أما بالنسبة لليرة التركية، فقد كشفت البيانات عن اتجاه تصاعدي متذبذب في سعر الصرف خلال شهر تشرين الثاني، مما يعكس ضعفاً متزايداً في قيمتها، حيث تراجعت قيمتها من نحو 42 ليرة تركية لكل دولار بداية الشهر إلى 42.4 ليرة تركية في نهايته.

الشكل (3): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال تشرين الثاني 2025

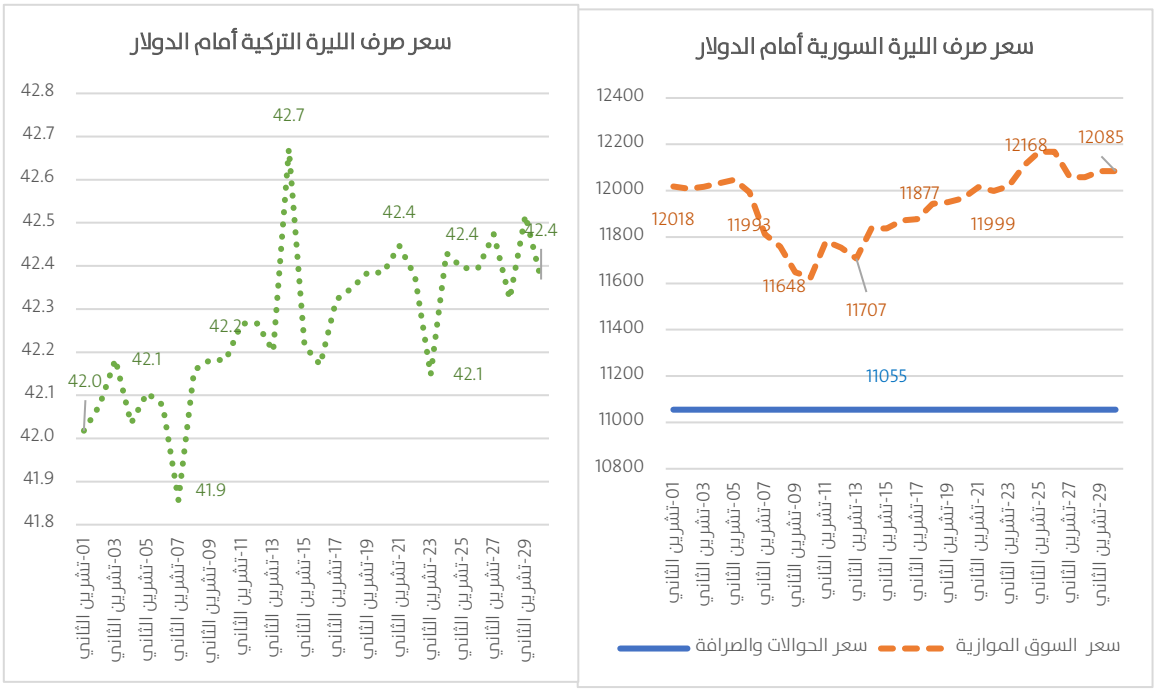

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

استمر مصرف سوريا المركزي باتباع سياسة "تقييد السيولة" خلال شهر تشرين الثاني 2025، برغم إخفاقها في تحقيق هدفها المتمثل في كبح التضخم، وفرضها تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة.

7. المساهمة في التضخم

يكشف تحليل المساهمة القطاعية في معدل التضخم الشهري لجميع المحافظات السورية -الذي استقر عند 0.1 بالمئة- عن تركز الضغوط التضخمية بشكل شبه كلي في خمس مجموعات سلعية رئيسية خلال شهر تشرين الثاني 2025. وتتوزع هذه المساهمات وفقاً للأوزان النسبية والتأثيرات القطاعية التالية:

- المجموعات الدافعة للتضخم: تصدرت مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز "قائمة العوامل المؤثرة بمساهمة بلغت 270 بالمئة، تلتها مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" بنسبة 190 بالمئة، كما سجلت مجموعة "التعليم "مساهمة قدرها 174 بالمئة، بينما ساهمت مجموعتا "الدخان والتبغ "و"الأغذية والمشروبات غير الكحولية" بنسب بلغت 117 بالمئة و 101 بالمئة على التوالي.
- المجموعات الكابحة للتضخم: لعبت مجموعة "النقل "دوراً محورياً في الحد من تصاعد التضخم العام، حيث سجلت مساهمة سالبة (تخفيضية) حادة بلغت 898 بالمئة، ويُعزى هذا الانخفاض الملحوظ إلى الانعكاس المباشر للقرارات الحكومية القاضية بخفض أسعار المحروقات (البنزين والمازوت) وتعديل تعرفة النقل الداخلي، مما أدى إلى امتصاص أثر الارتفاعات السعرية في المجموعات الأخرى وتخفيض المعدل العام للتضخم خلال هذه الفترة.

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تشرين الثاني 2025 (بالنسب المئوية)

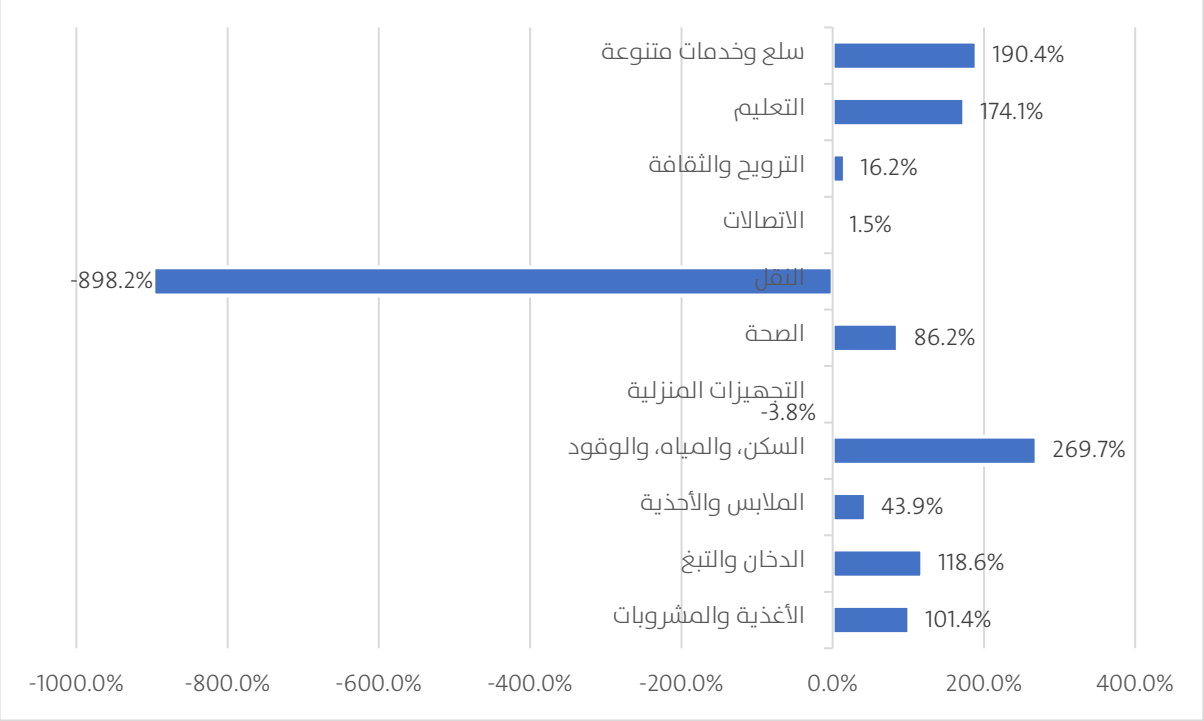

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

كشفت البيانات الإحصائية لشهر تشرين الثاني 2025 عن تباين جذري في مسببات التضخم عبر المناطق السورية المختلفة، وذلك نتيجة لاختلاف العملات المتداولة والسياسات السعرية المتبعة في كل منطقة:

1. مناطق الإدارة الذاتية (شمال شرق سوريا)

سجلت هذه المناطق أعلى معدل تضخم شهري بنسبة 2.2 بالمئة خلال تشرين الثاني 2025، ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ضغوط في قطاع الخدمات (السكن والتعليم)، حيث هيمنت مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز "على المشهد التضخمي بمساهمة نسبية بلغت 66 بالمئة، تلتها مجموعة "التعليم "بمساهمة قدرها 20 بالمئة.

2. مناطق الحكومة الانتقالية - التداول بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً)

شهدت هذه المناطق تضخماً شهرياً بنسبة 1.6 بالمئة خلال تشرين الثاني 2025، وبالرغم من أن مجموعة "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" كانت المحرك الرئيسي بمساهمة تجاوزت 142 بالمئة، إلا أن هذا الأثر التضخمي الحاد تم تخفيضه عبر قوى انكماشية في مجموعات أخرى، أبرزها: "الأغذية والمشروبات غير الكحولية"، "النقل"، "الملابس"، و"التبغ"، مما حال دون تسجيل معدلات تضخم أعلى.

3. مناطق الحكومة الانتقالية - التداول بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً)

خلافاً للاتجاهات السائدة في مناطق الشمال الشرقي والشمال الغربي، سجلت هذه المناطق تراجعاً في المستوى العام للأسعار (انكماش شهري) بنسبة 0.7 بالمئة خلال تشرين الثاني 2025، ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى الدور الكابح الذي لعبه قطاع "النقل" بمساهمة بلغت 163 بالمئة في خفض المعدل، المرتبط بشكل مباشر بتخفيض أسعار المحروقات (المازوت والبنزين).

8. الأجور في سوريا تشرين الثاني 2025

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.15 مليون ليرة سورية في شهر تشرين الثاني 2025، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.30 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 2.97 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر.

تكشف المقارنة في الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين المناطق السورية عن تباين هيكلي حاد، يتجسد في فجوة جوهرية بين المناطق التي تعتمد الليرة التركية والمناطق التي تعتمد الليرة السورية ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية. تُعزى هذه الفوارق إلى اعتبارات غير مرتبطة بنتاجية العمالة، مما أدى إلى تدهور حاد في القوة الشرائية لأجور العاملين في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام سابقاً، ويُرّسخ تمايزاً اقتصادياً وجغرافياً بين السكان.

كما يُلاحظ تباين عمودي في مستويات الأجور بين القطاعات، حيث يُسجل مستوى أجور القطاعين العام والخاص انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالقطاع المدني.[9] وفي سياق متصل، تبقى فئة العمالة غير الماهرة هي الفئة الأكثر تأثراً بالضغوط الاقتصادية عبر جميع المناطق والمحافظات.

الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالليرة السورية)

	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	3030000	5989143	3090000	**3384569**
أجور الموظف (جامعي)	935000	2395249	1060000	**1151013**
أجور الموظف (تعليم أساسي)	859000	1415073	1040000	**965208**
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	4110262	5112138	3056516	**4245223**
أجور العامل في محل تجاري	1292229	1662726	1041640	**1303698**
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	2300373	5223758	3583732	**2967658**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[9] ويُشار إلى أن أجور العاملين في القطاع المدني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري، رغم ارتفاعها النسبي مقارنة بأجور القطاعين العام والخاص، تظل منخفضة جداً على المستوى الإقليمي، إذ تعادل 64 بالمئة فقط من نظيرتها في مناطق الإدارة الذاتية و 44 بالمئة من نظيرتها في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية، وذلك خلال شهر تشرين الثاني 2025.

9. خطوط الفقر في سوريا تشرين الثاني 2025

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[10] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر تشرين الثاني 2025 إلى 2.89 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.54 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.27 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وحلب وحمص وريف دمشق، فيما سجلت محافظات السويداء واللاذقية ودير الزور والحسكة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر تشرين الثاني 2025.

الشكل (5): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (مليون ليرة سورية)

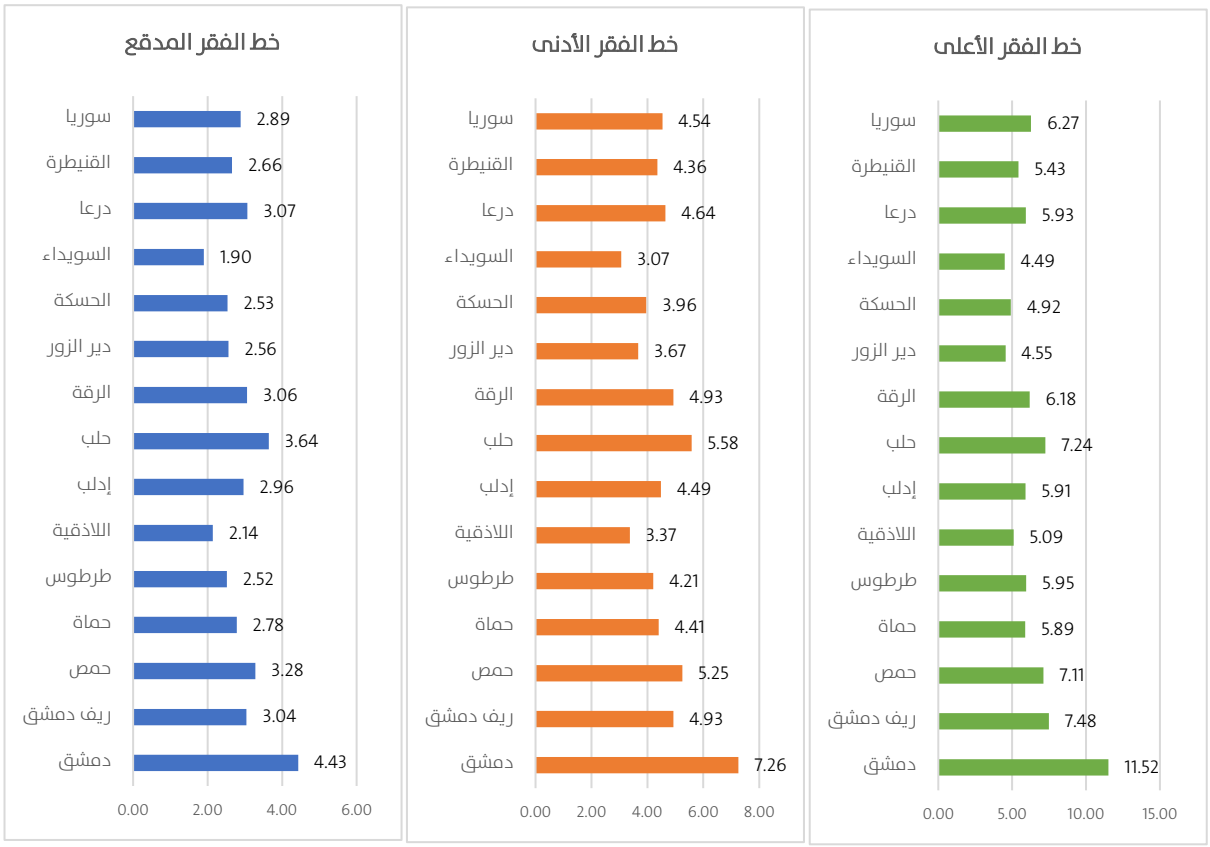

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

يكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجور لخطوط الفقر في سوريا، عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي عن 60 بالمئة من خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 81.6 بالمئة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى. وتقل أجور العاملين في القطاع الخاص عن 55 بالمئة من خط الفقر المدقع، وعن 79 بالمئة من خط الفقر الأعلى.

تتركز الأزمة الأعمق في القطاع العام، حيث يغطي أجره الشهري فقط 40 بالمئة من خط الفقر المدقع، مما يؤكد الانهيار التام للقيمة الحقيقية للأجر الحكومي. أما بالنسبة لخط الفقر الأعلى، فن جميع الفئات

[10] تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

الوظيفية تقع تحته بنسب تتراوح بين 59 بالمئة و 85 بالمئة، وهذا يعني أن الغالبية الساحقة من الأسر السورية تعيش في حالة فقر متعدد الأبعاد، حيث لا تستطيع تأمين الضروريات الأساسية إلى جانب احتياجاتها من التعليم والصحة وغيرها.

في المقابل، يتمتع القطاع المدني (المرتبط بالمنظمات غير الحكومية والتمويل الخارجي) بحماية نسبية ملحوظة، حيث تبلغ نسبة تغطية أجوره لخط الفقر المدقع 103 بالمئة، مما يشير إلى أن القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي هي المحدد الأساسي للبقاء الاقتصادي في السياق السوري. ومع ذلك، تبقى هذه الحماية نسبية؛ حيث لا يزال موظفو القطاع المدني بعيدين عن خط الفقر الأعلى بنسبة 53 بالمئة، مما يثبت أن الأزمة المعيشية هي أزمة هيكلية وشاملة.

الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 (بالنسب المئوية)

	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية	سوريا
أ- تغطية الأجور لخط الفقر المدقع				
الموظف الجامعي في القطاع العام	32.2%	80.9%	40.7%	39.9%
العامل في القطاع الخاص	44.5%	56.1%	40.0%	45.2%
الموظف في القطاع المدني	79.2%	176.4%	137.8%	102.8%
ب- تغطية الأجور لخط الفقر الأدنى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	20.4%	53.1%	26.6%	25.3%
العامل في القطاع الخاص	28.2%	36.8%	26.1%	28.7%
الموظف في القطاع المدني	50.1%	115.7%	89.9%	65.4%
ج- تغطية الأجور لخط الفقر الأعلى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	14.7%	40.6%	21.3%	18.4%
العامل في القطاع الخاص	20.3%	28.2%	21.0%	20.8%
الموظف في القطاع المدني	36.2%	88.6%	72.2%	47.3%

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تشرين الثاني 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,266	1,006	1,278	928	1,011	897	650	952	728	736	812	928	861	989	824
الأغذية والمشروبات	695	636	685	696	638	638	598	658	613	783	696	647	637	679	613
الدخان والتبغ	643	696	594	518	599	514	612	710	423	621	514	689	604	707	600
الملابس والأحذية	622	512	568	667	687	628	666	754	573	569	824	804	515	527	614
السكن، والكهرباء، والوقود	2,184	2,021	2,828	1,769	1,868	1,792	971	1,349	1,200	854	1,114	1,848	1,808	1,906	1,423
التجهيزات المنزلية والصيانة	550	393	530	723	413	422	464	439	493	497	844	468	652	476	480
الصحة	900	842	742	756	799	763	520	844	868	711	760	943	937	681	782
النقل	1,194	1,294	1,309	1,122	1,276	1,142	533	785	796	643	992	891	720	1,104	850
الاتصالات	330	329	329	329	327	327	44	534	329	333	333	332	331	328	208
الترويح والثقافة	385	688	490	335	388	478	392	596	718	407	613	476	347	359	461
التعليم	822	904	1,083	884	1,071	909	1,396	1,207	1,104	604	1,038	930	1,152	1,031	927
سلع وخدمات متنوعة	1,048	966	849	703	996	577	599	811	700	670	699	1,003	749	1,147	805

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org